

## النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 167  
آب 2020

### التقارير الرئيسية

في 27 تموز، وافق البنك الدولي على منحة بقيمة 30 مليون دولار تحت مظلة «مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية من جائحة فيروس كورونا بالضفة الغربية»

في 22 تموز، أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عن تخفيض عمولة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد

في 1 حزيران، صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على مقترح لإنشاء بنك حكومي لإدارة المال العام ومصروفات الحكومة وإيراداتها في فلسطين، ورفع توصيته للرئيس الفلسطيني محمود عباس

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 460.9 نقطة في آخر يوم تداول لشهر تموز، منخفضاً بنسبة 2.1% مقارنة بشهر حزيران

### إجراءات الإغاثة والاستجابة لجائحة كوفيد - 19

سجلت وزارة الصحة الفلسطينية 25,024 إصابة مؤكدة بفيروس كوفيد-19 في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 26 آب 2020، بالمقارنة مع 3095 إصابة في بداية تموز. هذا الارتفاع المتزايد في الإصابات يضع المزيد من الضغط على النظام الصحي والمجتمع الفلسطيني المستنزف،<sup>1</sup> فالسلطة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من دفع كامل رواتب وأجور موظفي القطاع العام للشهر الرابع على التوالي فهي أمام أسوأ أزمة مالية واجهتها منذ تأسيسها في العام 1994. ناهيك عن فقدان شريحة واسعة من المواطنين لوظائفهم بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، لا سيما في القطاع غير الرسمي الذي يشغل 60% من القوى العاملة، مما أدى إلى تراجع دخل الأسر الفلسطينية بشكل كبير وأثقل كاهل نظام الحماية الاجتماعية الذي لا يملك الإمكانيات الكافية لتغطية شريحة الفقراء الجدد الذين افرزتهم الجائحة. يضاف إلى ذلك، لا تزال إسرائيل عازمة على تنفيذ خطة الضم؛ ففي بيان صحفي صدر في 13 آب، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن قرار الحكومة الإسرائيلية بفرض سيادتها على قرابة 30% من أراضي الضفة الغربية «لا زال مطروحا على الطاولة»، على الرغم من تعليق العمل بالخطة مؤقتاً.<sup>2</sup> وقد حذر المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، من خطورة الأوضاع في فلسطين، وبدأ بتخصيص المساعدات لتجنب المزيد من التدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

### دعم الموازنة العامة

كثفت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها لتأمين دعم المانحين لميزانية الطوارئ 2020 والتي تقدر بـ 1.5 مليار دولار، وخاصة أنها تعاني من أزمة إيرادات خانقة مما اضطرها لاستنزاف مصادر التمويل المتاحة محلياً. ورغم ذلك، تراجعت المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين بنسبة 1.25% (إلى 5.723 مليون دولار) خلال الخمسة شهور الأولى من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام 2019.<sup>3</sup> كما بلغ الدين العام الفلسطيني 9.2 مليار دولار في أيار 2020، مقارنة بـ 6.2 مليار دولار نهاية أيار 2019.<sup>4</sup> وعليه قامت السلطة الفلسطينية بتحويل 50% فقط من قيمة رواتب موظفيها لشهري أيار وحزيران، ولم تتمكن من دفع أي جزء من رواتب شهر تموز حتى الآن. حذر بعض الخبراء أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستضطر قريباً إلى قبول تحويلات إيرادات المقاصة من إسرائيل كالخيار الوحيد المتاح لمواصلة أعمالها وتوفير بعض الحوافز المالية المحدودة، على الرغم من أن موقفها السياسي الجوهري المعارض للضم ينضوي على وقف كافة أشكال التنسيق مع إسرائيل.<sup>5</sup>

### جدول (1): ميزانية الطوارئ لعام 2020 للسلطة الفلسطينية

البنود	القيمة (مليون دولار أمريكي)
1. صافي الإيرادات العامة ومصادر التمويل	5,082
1. صافي الإيرادات	2,382
2. المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة	431
3. مساعدات تنمية	206
4. التمويل البنكي	617
5. متأخرات متراكمة	411
6. سداد متأخرات	411-
7. مصادر تمويل أخرى	1440
2. النفقات العامة وصافي الإقراض	5,082
1. النفقات الجارية وصافي الإقراض	4,682
2. النفقات التطويرية	400

المصدر: وزارة المالية.

1 <https://corona.ps/>  
2 <https://bit.ly/3I31ybo> , <https://bit.ly/2PXbyo8>  
3 <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01>  
4 <http://pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>  
5 <https://www.aliqtisadi.ps/article/76751/>

على الصمود للتخفيف من تأثيرات الصدمات المستقبلية، بما في ذلك التأثيرات المتعلقة بتغير المناخ.

في 28 تموز 2020، قدم الاتحاد الأوروبي والنمسا وإيرلندا منحة بقيمة 5.23 مليون يورو لمساعدة وزارة التنمية الاجتماعية على دفع مخصصات اجتماعية للأسر الفلسطينية الفقيرة من خلال برنامج التحويلات النقدية<sup>14</sup> وهي الدفعة الثانية من المخصصات الاجتماعية في العام 2020 والتي تدفع على أساس ربع سنوي. كما أضيف مؤخرًا 9,000 أسرة من قطاع غزة إلى قائمة المستفيدين من مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية، نظرًا لتدهور الظروف الاقتصادية في القطاع، ليصل إجمالي عدد المستفيدين إلى 114,000 أسرة فلسطينية فقيرة.

وبناء على التماس من وزارة المالية الفلسطينية، ضاعف الاتحاد الأوروبي قيمة مساهمته المالية في هذه الدفعة، مقدماً 5.21 مليون يورو، بينما ساهمت النمسا وإيرلندا بمليون يورو إضافية لكل منهما.

## دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

في 20 تموز، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 4 ملايين يورو في النداء العاجل للاستجابة لكوفيد-19 الذي أطلقته الأونروا. ستساعد هذه المساهمة على استقرار المراكز الصحية التابعة للوكالة المثقلة ماليًا واستمرارها بتقديم خدماتها في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومن المتوقع أن يحسن النداء العاجل من استجابة المراكز الصحية للوباء، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا بين السكان.<sup>15</sup>

في 29 تموز 2020، قدمت حكومة فرنسا 6 مليون يورو لدعم موازنة الأونروا، وبذلك تصبح مساهمتها الإجمالية خلال العام 2020 حوالي 20 مليون يورو.<sup>16</sup> ستخصص 5 ملايين يورو منها لتمويل الخدمات الأساسية التي توفرها الوكالة في مجالات التعليم، والصحة، ومكافحة الفقر في جميع مناطق عمليات الأونروا، وسيخصص مليون يورو لدعم استجابة الوكالة لكوفيد-19 في فلسطين.

حتى تاريخ إعداد هذه النشرة، لم يتعدى ما تلقتة الأونروا من تمويل وتعهيدات الـ 50% من ميزانيتها العادية (806 مليون دولار) و60% فقط من موازنة خطتها للاستجابة لكوفيد-19 (14 مليون دولار). كما تلقت مبالغ أقل لميزانية الطوارئ للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة في سوريا وقطاع غزة، حيث يعيش العديد من اللاجئين الفلسطينيين في فقر مدقع.<sup>17</sup>

## تنمية رأس المال البشري

وافق البنك الدولي في 12 حزيران 2020 على تقديم منحة بقيمة 15 مليون دولار لتعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة للشباب الفلسطيني في قطاع تكنولوجيا المعلومات.<sup>18</sup> ويهدف مشروع «التكنولوجيا من أجل الشباب وفرص العمل» إلى مساعدة قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني على تنمية قدرات الشركات، وخلق المزيد من فرص العمل ذات الجودة العالية.

يُشجع المشروع الشركات على الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشري الماهر، مع التركيز على الأفراد والشركات التي تحتاج لتنمية مهاراتها لتمكين من تلبية احتياجات العملاء والطلب في الأسواق بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، سيقدم المشروع منح ابتدائية لتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاع، بما في ذلك مجالات البحث والتطوير،

قدم الاتحاد الأوروبي في 27 تموز 2020 دعماً لموازنة الطوارئ بقرابة 23 مليون يورو، خصصت لدفع جزء من رواتب أكثر من 43,000 موظف خدمة مدنية ومتقاعد في الضفة الغربية لشهر حزيران، معظمهم يعملون في القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم).<sup>6</sup> وكان الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا العام قد ساهم بمبلغ 38 مليون يورو خصصت لتغطية جزء من رواتب شهر نيسان ومخصصات التقاعد.<sup>7</sup> وذكر ممثل الاتحاد الأوروبي سفين كوهن فون بورغسدورف أن هذه المساهمة ستساعد السلطة الفلسطينية على الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني في ظل هذه الأزمة الاستثنائية. في 3 حزيران 2020، وافقت فرنسا على المساهمة بمبلغ 8 مليون يورو (قرابة 9.8 مليون دولار) لدعم موازنة الطوارئ للسلطة الفلسطينية للعام 2020.<sup>8</sup> وستخصص مساهمة فرنسا لدعم الخدمات الحيوية في قطاعات الطاقة، والمياه، والتعليم.<sup>9</sup>

في 17 حزيران 2020، تقدمت السلطة الفلسطينية للجامعة العربية بطلب رسمي لتفعيل شبكة الأمان العربية واقتراض مبلغ 100 مليون دولار شهرياً، يتم سدادها بعد حل أزمة وقف تحويل إيرادات المقاصة.<sup>10</sup> ولكن برغم مرور شهرين على هذه الخطوة، لم تعلن أي من الدول العربية رسمياً عن تقديم أي مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>11</sup> كما أن تصاعد حدة التوتر السياسي والإقليمي، خاصة بعد الإعلان عن اتفاق تطبيع العلاقات الإسرائيلي-الإماراتي، قد زاد من حجم التحديات المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية.

## التحويلات الاجتماعية

في 27 تموز، وافق البنك الدولي على منحة بقيمة 30 مليون دولار تحت مظلة «مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية من جائحة فيروس كورونا بالضفة الغربية».<sup>12</sup> يوفر المشروع الجديد مساعدات نقدية وفرص عمل قصيرة الأجل للسكان الذين فقدوا دخلهم نتيجة الجائحة ودخلوا حديثاً إلى دائرة الفقر، والأسر الفقيرة أصلاً قبل تفشي الجائحة. سيخصص البنك الدولي 14 مليون دولار من موازنة المشروع لتقديم مساعدات نقدية طارئة لأكثر من 68,000 أسرة فقيرة تضررت من أزمة كوفيد-19.<sup>13</sup> سيتم تقديم هذه المساعدات من خلال برنامج التحويلات النقدية (PTC) الذي يوفر مساعدات نقدية ربع سنوية للأسر الفقيرة والأكثر ضعفاً. وتدير وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية البرنامج ويموله الاتحاد الأوروبي (50%)، والبنك الدولي (5%)، وتخصص له السلطة الفلسطينية جزءاً من موازنتها. وسيتم استخدام 6 ملايين دولار إضافية من منحة البنك الدولي لتغطية الفجوة التمويلية في البرنامج مما سيمنع تفاقم أوضاع 21,400 أسرة فقيرة مسجلة سابقاً. وبرزت هذه الفجوة التمويلية بعد أن عجزت السلطة الفلسطينية عن تغطية مساهمتها في البرنامج خلال الربع الثاني من العام 2020 بسبب الأزمة المالية الحالية.

كما خصصت المنحة 10 مليون دولار لتمويل برنامج النقد مقابل العمل، والذي سيتيح فرص عمل قصيرة الأجل من خلال المنظمات غير الحكومية في القطاعات ذات العائد المرتفع في الخدمات الاجتماعية، لحوالي 3,000 مستفيد، نصفهم على الأقل من النساء. ويعد بناء القدرات، من المكونات الرئيسية للبرنامج الذي يهدف لتعزيز القدرة

<https://bit.ly/3kUx1Mz> 6

<https://bit.ly/2Y8ihQF> 7

[www.middleeastmonitor.com/20200603-france-grants-8-9m-to-support-palestine-economic-efforts/](http://www.middleeastmonitor.com/20200603-france-grants-8-9m-to-support-palestine-economic-efforts/) 8

[www.pmf.ps/pmf/documents/budget/2020/budgetBook2020.pdf](http://www.pmf.ps/pmf/documents/budget/2020/budgetBook2020.pdf) 9

[www.aa.com.tr/en/middle-east/palestine-seeks-100m-loan-from-arab-league/1880887](http://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestine-seeks-100m-loan-from-arab-league/1880887) 10

<https://felesteen.ps/post/69122/> 11

<https://bit.ly/2Y9wVHe> 12

<https://bit.ly/2QOpZYC> 13

<https://bit.ly/3g72oQB> 14

<https://bit.ly/2DZH8M> 15

<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/france-supports-unrwa-eur-20-million> 16

<https://bit.ly/3kMISwp> 17

<https://bit.ly/3kSbLHw> 18

في الشيكات المرتجعة<sup>28</sup> وخاصة قرار تعليق العمل بتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد على نظام الشيكات المرتجعة لمدة أربعة أشهر ابتداء من آذار<sup>29</sup> برغم هذا، دعا ممثلو القطاع الخاص، ومنهم السيد عبد الغني العطاري، رئيس غرفة تجارة رام الله، إلى تعليق عمل غرفة تقاص الشيكات عند فرض إغلاق على بعض القطاعات<sup>30</sup> كما دعت بعض الشركات والناشطون الفلسطينيون سلطة النقد إلى إلغاء العمولات على الشيكات المرتجعة بشكل كامل حتى زوال الوباء<sup>31</sup>.

## بنك الاستقلال للتنمية والاستثمار الحكومي

في 1 حزيران 2020، صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على مقترح لإنشاء بنك حكومي لإدارة المال العام ومصروفات الحكومة وإيراداتها في فلسطين، ورفع توصيته للرئيس الفلسطيني محمود عباس لبدء ذلك<sup>32</sup>. يتضمن المقترح إنشاء مؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية للجمهور، وتمنح قروض صغيرة ومتناهية الصغر للأفراد والشركات. كم رشح مجلس الوزراء في 20 حزيران مصرفيا ليشغل منصب المدير العام للبنك الذي سيتم إنشائه قريبا.

ووفقا للمقترح، سيبدأ البنك أعماله برأس مال 100 مليون دولار، وهي أموال عدة صناديق تديرها الحكومة حاليا<sup>33</sup>. وتتوقع الحكومة أن يصل حجم محفظة الودائع لقرابة 50 مليون دولار والمحفظة الائتمانية قرابة 30 مليون دولار<sup>34</sup>. بشكل أساسي، الهدف من إنشاء البنك الجديد هو إيجاد مؤسسة تلعب دورا رئيسيا في إدارة الإيرادات والنفقات العامة (بما في ذلك مدفوعات رواتب موظفي القطاع العام)، وتحسين الرقابة وتدقيق وتوحيد الحسابات العامة المتفرقة في عدة صناديق في مكان واحد.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتوقع من البنك الجديد حماية البنوك المحلية من التهديدات الإسرائيلية المستقبلية أو الدخول في منازعات قانونية. كما أنه سيقوم بصرف كافة التحويلات الاجتماعية بما في ذلك رواتب الأسرى وأسرى الشهداء. يذكر أن وزارة الدفاع الإسرائيلية أصدرت في 9 شباط الأمر العسكري رقم 67 (2020) والذي هدد بملاحقة أي جهة/ شخص مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بإجراء أي معاملة مالية «مرتبطة بأنشطة إرهابية»<sup>35</sup>. وقد أصبح الأمر العسكري ساريا في 9 أيار الماضي، إلا أنه لم ينفذ حتى الآن.

في 16 كانون ثاني 2019، تم رفع عدة دعاوى قضائية في المحاكم الأمريكية ضد ثلاثة بنوك فلسطينية بزعم ممارستها انتهاكات تتعلق بقانون الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب<sup>36</sup>. وليس معروفا بعد القيمة النقدية للدعاوى، إلا أن الدعوى القضائية المرفوعة ضد البنك العربي منذ 31 كانون أول 2019 تطالب بتعويض إجمالي بقرابة 8.5 مليار دولار<sup>37</sup>.

## بورصة فلسطين في تموز 2020

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 9.460 نقطة في آخر يوم تداول لشهر تموز، منخفضا بنسبة 1.2% مقارنة بشهر حزيران وبنسبة 4.12% مقارنة بالشهر المناظر 2019<sup>38</sup>. خلال الشهر، تم تداول 0.8 مليون سهم بقيمة إجمالية 4.17 مليون دولار، وهو ما يشكل ارتفاعا في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 2.88% و 8.115% مقارنة بالشهر المنصرم. أما على أساس سنوي، فقد شهد حجم وقيمة الأسهم المتداولة انخفاضا بنسبة 6.47% و 7.21% على التوالي.

وستتاح فرص للجهات الفاعلة في القطاع الخاص للاستثمار في شركات جديدة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، أو برامج تدريبية، أو خدمات الموارد البشرية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات واعد بإمكانيات تمكنه من أن يصبح مصدرا للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. ما قبل جائحة كوفيد-19، كان أكثر من ربع القوى العاملة في فلسطين عاطلين عن العمل. يسعى المشروع الجديد لاستغلال هذه الحاجة لخلق فرص عمل، ومعالجة المعوقات أمام توسعها، كما سيساعد على إيجاد منظومة تحفز على الابتكار، والبحث، والتطوير. وهذا يتوافق مع برنامج أطلقته السلطة الفلسطينية مؤخرا بعنوان «البرمجة للشباب»، الذي ينفذ على مدار 3 سنوات لتدريب الشباب على المهارات البرمجية<sup>19</sup>.

## دوامة السيولة الناتجة عن كوفيد - 19

في 22 تموز 2020، أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عن تخفيض عمولة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد لتصبح حوالي 6 دولارات<sup>20</sup> بالمقارنة مع 15 دولار قبل اصدار القرار، فيما كانت العمولة على الشيكات المرتجعة لأسباب فنية 10 دولارات<sup>21</sup>. وجاءت هذه الخطوة، استجابة لاحتجاج الغرف التجارية والشركات وتذمر المواطنين من أن الوضع الاقتصادي المتردي الناجم عن تفشي الوباء حال دون تمكن شريحة واسعة منهم من الوفاء بالتزاماتها، مطالبين بإيجاد آلية لدفع الشيكات المرتجعة على أقساط مؤجلة<sup>22</sup>.

شهدت قيمة الشيكات المرتجعة في غرف المقاصة الفلسطينية<sup>23</sup> ارتفاعا تجاوز 113% خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع المناظر من العام المنصرم، حيث بلغت قيمتها 3.679 مليون دولار، بعد انخفاض كبير في السيولة نتج عن جائحة كوفيد-19 والتدابير الوقائية التي فرضت لحصر الوباء<sup>24</sup>. أما فيما يتعلق بعدد الشيكات المرتجعة، فقد بلغ 541,631 شيك في الربع الثاني 2020 مقارنة بـ 209,355 بالربع الثاني 2019، بزيادة قدرها 7.158%.<sup>25</sup> وتزامن ارتفاع عدد الشيكات المرتجعة مع تراجع في عدد الشيكات المقدمة للتقاص، بنسبة 5.10%، وهو أمر متوقع نظرا للتراجع الكبير في الأنشطة الاقتصادية. على الرغم من أن قيمة الشيكات المرتجعة وصلت أعلى مستوى لها في نيسان، والبالغ 366 مليون دولار، إلا أن قيمتها بدأت بالتراجع بعد ذلك، إذ بلغت 179 مليون دولار في أيار، و4.134 مليون دولار في حزيران، بعد قيام السلطة الفلسطينية بتخفيف الإجراءات الوقائية ورفع الإغلاقات مما أدى إلى تحسن الطلب الكلي. برغم ذلك، من المرجح أن تكون قيمة الشيكات المرتجعة هذا العام الأعلى على الإطلاق، وأن تتجاوز قيمة الشيكات المرتجعة في العام 2019 والبالغة 277.1 مليار دولار، والتي نتجت عن أزمة إيرادات المقاصة في حينه<sup>26</sup>. بلغ عدد الشيكات المرتجعة في النصف الأول من العام 2020 حوالي 715,640 شيك، بقيمة 1.966 مليون دولار، وبزيادة بنسبة 2.78% و 7.59% في حجم وقيمة الشيكات على التوالي<sup>27</sup>.

إلى جانب الصعوبات المتعلقة بالسيولة النقدية الناتجة عن إجراءات الإغلاق الشامل والجزئي، أفاد بعض الخبراء بأن استجابة سلطة النقد الفلسطينية لجائحة كوفيد-19 ساهمت في هذا الارتفاع الكبير

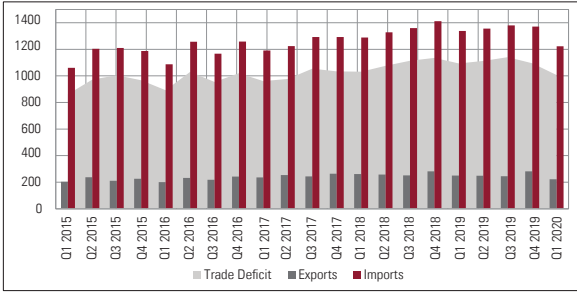
www.pma.ps/Default.aspx?tabid=343&ArtMID=957&ArticleID=2514&language=ar-EG 28  
https://bit.ly/2Fo0oGT , https://bit.ly/3h5u0a9 29  
https://bit.ly/311CZ6x , https://www.aliqtisadi.ps/article/76330/ 30  
www.aliqtisadi.ps/article/76409/ 31  
www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/50376 32  
www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/50376 33  
www.palestineconomy.ps/ar/Article/16695/ 34  
https://mondoweiss.net/2020/05/israel-puts-the-entire-palestinian-banking-system-on-notice/ 35  
www.palestineconomy.ps/en/Article/14017/ 36  
https://bit.ly/3h6oPXK 37  
https://bit.ly/3avgdHg 38

https://bit.ly/3k0dCC9 19  
https://bit.ly/2Q2KoMJ 20  
https://bit.ly/2YaC6H4 , www.al-ayyam.ps/ar\_page.php?id=1409fefey336199422y1409fefey 21  
https://felesteen.ps/post/64164/ , https://www.wattan.net/ar/video/313959.html 22  
مقاصة الشيكات أو التقاص البنكي هي عملية نقل النقد من البنك الذي تم سحب قيمة الشيك منه إلى البنك الذي أودع فيه، وغالبا ما يرافق ذلك نقل الشيك إلى البنك المطالب بالدفع، سواء بنقل ورقة الشيك ماديا بشكل تقليدي أو رقميا عند العمل بنظام التقاص الإلكتروني (CTS) 23  
www.aliqtisadi.ps/article/76409/ 24  
تتمثل هذه الأعداد والمبالغ الشيكات المرتجعة المقدمة من خلال غرف المقاصة الفلسطينية، ولا تشمل الشيكات التي تعاد داخل فروع البنك أو عبر البنوك الإسرائيلية. 25  
www.aliqtisadi.ps/article/76409/ 26  
www.al-ayyam.ps/ar\_page.php?id=140c15eey336336366y140c15ee 27

# الأداء الاقتصادي الفلسطيني

## التجارة

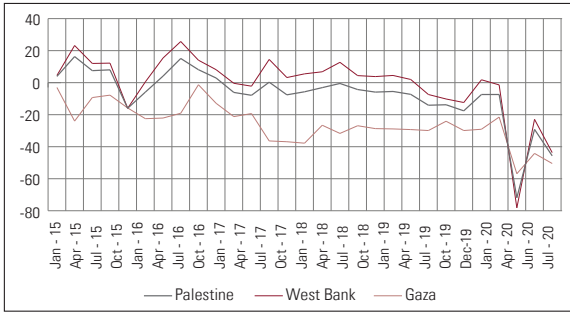
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)،  
الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



الواردات (الربع الأول 2020): 1,296.7 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2020): 230.6 مليون دولار  
العجز التجاري (الربع الأول 2020): 1,066.1 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## مؤشر دورة الأعمال

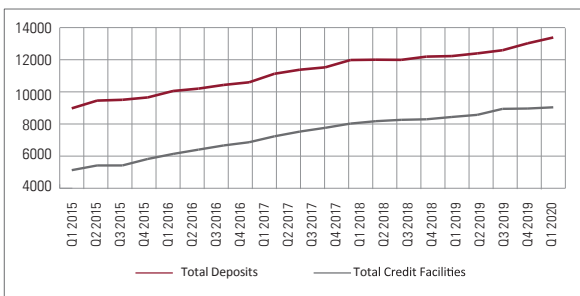
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - تموز 2020



فلسطين (تموز 2020): -45.7 الضفة الغربية (تموز 2020): -43.7  
غزة (تموز 2020): -50.5 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## القطاع المصرفي

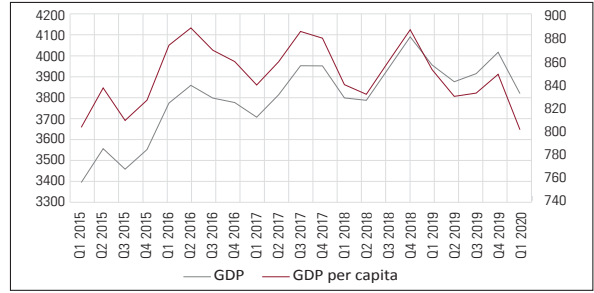
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 -  
الربع الأول 2020



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الأول 2020): 9,249.8 مليون دولار  
مجموع الودائع (الربع الأول 2020): 13,303.8 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## النمو

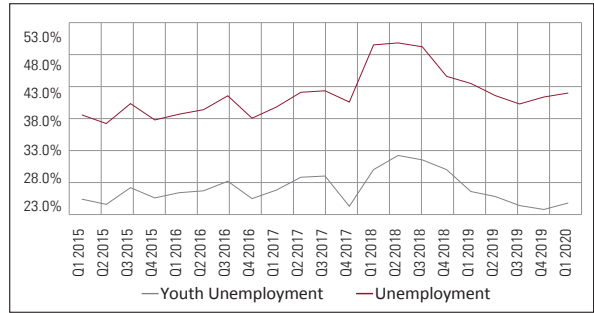
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة  
(بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2020): 3820.4 مليون دولار  
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2020): 802 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## البطالة

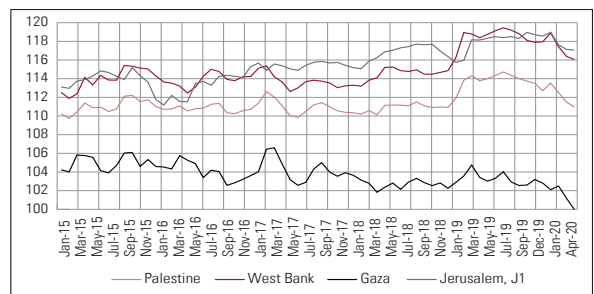
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



معدل البطالة (الربع الأول 2020): 25% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2020): 42.1%  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 -  
تموز 2020



فلسطين (تموز 2020): 110.9 الضفة الغربية (تموز 2020): 116  
غزة (تموز 2020): 99.5 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.  
يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى [feedback@portlandtrust.org](mailto:feedback@portlandtrust.org)